خلال سنوات خدمة الحكومة الثالثة عشرة. وبلغ متوسط معدل البطالة في الحكومة الثالثة عشرة ٨/٨٪، في حين كان هذا المعدل قد ارتفع من ٨/١٪ عام ٢٠١٩ إلى ٩/٦٪ عام ٢٠٢١. وارتفع معدل العمالة التي تم ايجادها (تغيير الموظفين) من -١٠١٠ ألف شخص في عام ٢٠٢١ إلى ٧٧٤ ألف شخص في عام ٢٠٢٣. وفي خريف هذا العام، وصل معدل البطالة الموسمية إلى مستوى قياسي تاريخي بلغ ٧/٦٪.

● ٨- تحسين الانضباط المالي والميزانية

ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى موارد الموازنة العامة من ٣٦/٨٪ عام ٢٠٢١ إلى ٤١٪ عام ٢٠٢٣، وهذا يشير إلى أن الحكومة الثالثة عشرة اتجهت نحو تثبيت موارد الموازنة العامة. وقد جاءت زيادة نسبة الضريبة في الموازنة العامة في الحكومة الثالثة عشرة بينما نشهد نمواً اقتصادياً، ومن أجل استقرار موارد الموازنة حاولت الحكومة الثالثة عشرة الحد من اعتماد الموازنة على إصدار الأوراق الحكومية. وخلال الأعـوام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، تقدمت الحكومة الثانية عشرة في اتجاه زيادة إصدار الأوراق المالية بحيث بلغت حصة التمويل الصافية من الأوراق المالية من إجمالي الموازنة العامة في هذه السنوات الثلاث حوالي ١٣٪. إن سياسة الحكومة الثانية عشرة في زيادة اعتماد الموازنة على إصدار الأوراق الحكومية دفعت الحكومة الثالثة عشرة إلى إنفاق ٤٤٣ ألف مليار تومان على سداد أصل وفوائد الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة السابقة وصافي التمويل من الحكومة مكان الأوراق المالية خلال السنوات الثلاث الماضية، وبلغ مجموعها ٢٠٩ آلاف مليار تومان.

● ٩- الاهتمام بالحالة المعيشية للناس

من الإجراءات البارزة في الحكومة الثالثة عشرة الاهتمام بالحالة المعيشية للناس، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود، ومواجهة الآثار الرفاهية غير المناسبة الناجمة عن فرض التضخم المرتفع في الأعوام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ على الاقتصاد. وفي مجال الدعم، بلغ متوسط النمو السنوي للدعم النقدي وغير النقدي ومعاشات التقاعد المدفوعة في ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠ ما يعادل ٣٩٪، بينما في السنوات الثلاث الأولى للحكومة الثالثة عشرة نمت هذه المدفوعات بمتوسط ٨٣٪ سنوياً.

● ١٠- الاهتمام بإعادة حقوق وأجور العمّال والموظفين

على صعيد الرواتب والأجـور، حاولت الحكومة الثالثة عشرة إظهار آثار زيادة النمو الاقتصادي في أجور العاملين في القطاعين العام والخاص. وفي الأعوام من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠، ارتفعت الرواتب الحكومية بمعدل ١٦٪. وفي الوقت نفسه، بلغ نمو الرواتب والأجور الحكومية في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ متوسط ٣٩٪. في السنوات الثلاث الأخيرة للحكومة الثانية عشرة، نما الحد الأدنى من التوظيف للقوى العاملة الحكومية بمعدل ٣٥٪ سنوياً وبنسبة ٣٩٪ سنوياً في الحكومة الثالثة عشرة. كما أنه وفقاً لموافقات المجلس الأعلى للعمل، فقد نما الحد الأدنى لأجور القوى العاملة في القطاع الخاص بمتوسط ٢٦٪ في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وبمتوسط ٣٩٪ في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. وكما يتبين من البيانات أعلاه، فان نمو الأجور على صعيد القطاع الخاص والحكومي في الحكومة الثالثة عشرة أعلى منه في الحكومة الثانية عشرة. وأيضاً، في الحكومة الثالثة عشرة، نمت أجور القطاع الخاص والعام بطريقة متوازنة؛ لكن في الحكومة الثانية عشرة، كان نمو أجور القطاع العام دائماً أعلى منه في أجور القطاع الخاص.

● ١١- تحسين الوضع الصحي

كان مجال الصحة أحد المجالات التي حققت فيها الحكومة الثالثة عشرة نجاحاً. فخلال فترة نشاط الحكومة الثالثة عشرة، زاد الاهتمام بالبنية التحتية الصحية، حيث أنه مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة للحكومة الثانية عشرة، ارتفع عدد الأسرّة الفعالة بنسبة ٨/٨٪ وارتفعت نسبة الأسرّة الفعالة إلى عدد السكان بنسبة ٤/٦٪. وفي الفترة نفسها، زادت تغطية خدمات الطوارئ على الطرق السريعة والطرق الرئيسية والطرق الفرعية والريفية بنسبة ٢/٣٪، وانخفض معدل وفيات الأطفال ممن لم يتجاوزوا عاماً واحداً في الحكومة الثالثة عشرة بنسبة ٨/١٪ مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة للحكومة الثانية عشرة. وقد أولت الحكومة الثالثة عشرة اهتماماً خاصاً بتنمية قطاع الأدوية والمعدات الطبية، بحيث ارتفعت قيمة الدواء المنتج محلياً بنسبة تزيد على ٢٦٣٪ مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة للحكومة الثانية عشرة. ومن خدمات الحكومة الثالثة عشرة في مجال الصحة والعلاج يمكن ذكر تنفيذ مشروع الدواء وتحسين نظام توزيع الدواء في الدولة ومنع التهريب العكسي للدواء إلى دول أخرى، وتصفير الخصم مقابل خدمات المرضى المقيمين المشمولين بالتأمين الأسـاسي في المستشفيات الجامعية الحكومية للعقود الخمسة الأولى، وإنشاء صندوق للأمراض الخاصة والمستعصية والحماية المالية للمرضى الذين يعانون من أمراض خاصة وصعبة العلاج على شكل ٥١ حزمة خدمات طبية وعلاجية، الاستفادة من ما يقرب من ٣٠٠٠ مشروع صحي مثل المركز الصحي، إحداث المراكز الصحية الريفية والحضرية الشاملة، ومختبرات التشخيص الطبي.

● ١٢- إحياء الوحدات الإنتاجية

يمكن ذكر خدمات الحكومة الثالثة عشرة في حالات لا حصر لها. ومن أهم هذه الموارد، يمكن أن نذكر إحياء ٨٧٧٠ وحدة إنتاجية راكدة، واستكمال آلاف المشاريع المتوقفة منذ سنوات.

● ١٣- البدء بالمشاريع الإنشائية

في عام ٢٠٢٣ فقط، تم تشغيل أكثر من ١٢٠٠ مشروع بناء كبير وصغير بقيمة يومية تزيد عن ٥٠٠ ألف مليار تومان. ومن المشاريع الكبيرة طريق آزادخشت-شيراز السريع بطول ٢١٢ كم، وخط سكة حديد همدان-سنندج بطول ١٦٠ كم، وسد جمشير في محافظة كهكيلويه وبويرأحمد بسعة ٢/٣ مليار مترمكعب، ومستشفى الشهداء في تجريش بسعة ٨٢١ سريراً إلى المشاريع المتوسطة مثل إمدادات المياه إلى المدن التي تعاني من الإجهاد المائي، وإنشاء ٩٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة والطرق الرئيسية وإنشاء ١٢٣ مستشفى تضم أكثر من ٥٣٠٠ سرير، وأخيراً المشاريع الصغيرة مثل بناء المساحات الرياضية والاهتمام بالتعليم الأساسي والعالي وتنفيذ خطط التنمية الريفية.

● ١٤- مكافحة الفساد

في مايو ٢٠٢٢، قامت الحكومة الثالثة عشرة بإزالة العملة البالغة ٤٢٠٠ تومان من أجل منع انتشار المافيا الناشئة. وبهذا الإجراء،